المسح السريع العالمي حول أثر جائحة كوفيد-١٩ على منظمات حقوق المرأة

نداء من أجل تحالف عالمي لدعم منظمات حقوق المرأة

2021 يونيو

راجعت هذا التقرير وصادقت عليه مجموعة من منظمات حقوق المرأة، بما في ذلك المنظمات التي تعمل في جنوب العالم من بين المنظمات التي عبأت المسح والمنظمات الحليفة في الشمال.

هذا الإصدار محمي بموجب حقوق الطبع والتأليف، ولكن يسمح باستخدام النص مجانا لغايات المناصرة، وتنظيم الحملات، التثقيف والأبحاث، شريطة تبيان المصدر بالكامل. يطالب صاحب حقوق الطباعة والتأليف أن يتم تسجيل هذه الاستخدامات لديه لغايات تقييم الأثر. عند النسخ في أي ظروف أخرى، أو عند إعادة الاستخدام في إصدارات أخرى، أو لغايات الترجمة أو التصرف للتكييف، ينبغي الحصول على إذن مسبق. للمزيد من المعلومات حول هذه النقطة، يرجى إرسال بريد إلكتروني إلى: deborah.simpson@oxfam.org.

صورة الغلاف: وجه تويابا خاتون* أمام خيمتها في مخيم روهنغايا للاجئين. وهي إحدى المستفيدات من تجهيزات الغسيل بدون لمس التي وفرتها أوكسفام. تستخدم هي وباقي الأهالي في تجمعها هذه التجهيزات لغسل أيديهم بانتظام لمكافحة فيروس الكورونا. مخيم روهينغيا للاجئين، كوكس بازار، بنغلادش.

تم تغيير الاسم لحماية الهوية.

حقوق التصوير: فابيها مونير/ أوكسفام المملكة المتحدة.

CONTENTS

03 الملخص التنفذي

04 المنهجية

05 النتائج الرئيسية

التمويل والمصادر

تقليص القدرة على الوصول لمراكز صنع القرار

مشاكل تشغيلية

الصحة النفسية والأثر الاجتماعي

06 تزايد الضغط على منظمات حقوق المرأة

العنف القائم على النوع الاجتماعي

إمكانية الوصول للصحة: بما فيها الصحة الجنسية والإنجابية والنفسية

مصادر الرزق، فقر النساء والعدالة الاجتماعية

دعم منظمات حقوق المرأة لتعظيم الأثر

08 التوصيات

شراكات متكافئة ونسوية

تمويل إغاثي فوري ويسهل الحصول عليه

توفير موارد أساسية ومستدامة للمؤسسات

تمكين على المدى الطويل والتزامات لتدعيم الحركة

الأثر العالمي بالنسبة قيادة منظمات حقوق المرأة على العدالة في النوع الاجتماعي

المسح السريع العالمي حول أثر جائحة كوفيد-19 على منظمات حقوق المرأة

الملخص التنفيذي

في سياق جائحة الكوفيد-19، أجرت مؤسسة أوكسفام[1] مسحا عالميا سريعا مع شركائها وحلفائها في قطاع حقوق النساء لاستيعاب أثر هذه الأزمة الصحية العالمية غير المسبوقة على حقوق النساء وعلى المنظمات والشبكات النسوية،[2] وعلى المجتمعات التي تعمل معها.

بدون شك، عندما مضينا في هذا البحث كنا نعلم أن الإجابات سوف تعطينا نظرة موجزة فقط للمدى الحقيقي لحالة القطاع المأساوية. المنظمات التي تعمل مباشرة في الميدان للنضال من أجل العدالة في النوع الاجتماعي[3] – بالأخص تلك التي تعمل في دول الجنوب – تعاني بشكل مزمن من شح التمويل، بالرغم من زيادة تعهدات المانحين بمكافحة غياب المساواة في النوع الاجتماعي.

التأثير الحاد للجائحة على منظمات حقوق المرأة لم يأت بغتة، وقد رأينا تحقق فرضيتنا بتراجع مصادر التمويل وإغلاق المؤسسات تتحقق مع الأسف؛ لقد اضطرت 33% منها لفصل بعض موظفيها بما تراوح بين 1 – 10 من العاملين، بينما أرغمت 9% من هذه المنظمات على إغلاق أبوابها. وقد أتت هذه الاستجابة بعد انقضاء ثمانية شهور على اندلاع الجائحة وسياسات الإغلاق، وعليه من المحتمل أن تكون هذه الأرقام قد تزايدت مع تواصل الحال.

ولكننا شهدنا أيضا نتائج غير متوقعة من خلال البحث. أكثر ما فاجأنا في النتائج الإجماع على المخاوف من عدم القدرة على الوصول لحلبات صنع القرار والسياسات – سواء بسبب القيود المفروضة على التنقل، أو إغلاق المساحات العامة أو لعدم اعتبارنا شركاء في الاستجابة للجائحة العالمية. وهذا مؤشر واضح على الحاجة لخارطة طريق للعاملين في هذا القطاع بغية إيجاد نظام شراكة متكافئ ونظام دعم، ولمعالجة القضايا المتعلقة بالموارد المالية وبالفضاء السياسي والمدني على حد سواء.

هذه الاستنتاجات تطلق صيحة إنذار مدوية، ليس فقط بشأن زيادة التمويل الأساسي والمستدام، بما في ذلك التمويل المؤسسي، للمحافظة على القطاع الذي تصدر المكاسب المتحققة في مجال النوع الاجتماعي وعلى مستوى المجتمع لعدة عقود، ولمنع التراجع في الإنجازات التي تحققت في مجال المساواة على أساس النوع الاجتماعي ولكن أيضا لمطالبة غير مسبوقة لتحسين الشراكة والمشاركة الفعلية لهذه

المؤسسات وللمنتمين لها في حلقات صنع القرار على افة المستويات.

وهذه رسالة مؤكدة للجهات المانحة والحكومات والمنظمات غير الحكومية الدولية الشريكة – ولأي شخص يعتمد على مؤسسات حقوق النساء للمحافظة على المكاسب المتحققة في مجال النوع الاجتماعي – مفادها أن الالتزامات العالمي والجماعية يجب أن تعقد للمضي قدما بشكل عملي ومستدام. ومن هنا، نظرا لاختلاف حدة تأثير الجائحة على النساء ومجتمعاتهن، فإن التوصيات الرئيسية التي يتقدم بها هذا البحث تنشد تحديد المسار نحو التزام عالمي لخلق مساحة – وتوفير الموارد الأساسية الكافية والداعمة – حتى تتمكن منظمات حقوق النساء من تبوؤ الدور القيادي في أي قرارات بعد التعافي من جائحة كورونا، وفي الشراكات الهادفة لوضع البرامج والسياسات. ويكتسب هذا أهمية خاصة وأن العالم يمر بظرف حرج، حيث تعصف تغيرات كبيرة وسريعة بنماذجنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية. المؤسسات النسوية والداعمة للمرأة تجد اعترافا بتواجدها في الفضاء المدني، وبديناميكيتها المتنوعة وقدرتها على تقديم المقترحات للمشاريع، ولكنها تبقى بحاجة للانضمام لموائد صنع القرار.

بالتحديد، أوكسفام كندا، أوكسفام أمريكا، والموظفون الدوليون لدى أوكسفام، وبدعم جماعي من كافة تجمع تحالف أوكسفام من أجل العدالة في النوع الاجتماعي. لغايات هذا المسح، يتم تعريف المنظمات النسوية ومنظمات حقوق المرأة والفاعلين في هذا المجال على أنهم المؤسسات والناشطون والحركات الوطنية التي تقودها/ تديرها نساء، وتلك التي يكون نطاق عملها الأساسي يركز على تعزيز حقوق المرأة والعدالة في النوع الاجتماعي، ويكون نهجها في العمل مستندا للحقوق، وتحويلي وبين-قطاعي. ويمكن أن تكون منظمات منظمة ومسجلة، ويمكن أن تكون شبكات حرة للناشطين المدافعين عن حقوق النساء/ النسويين. ونقر بأهمية النهج التحولي والتحليل البين-قطاعي ولهذا وضحنا في اتصالنا مع هذه المؤسسات أن تعريفنا للمنظمات النسوية ومنظمات حقوق المرأة يشتمل على تلك المنظمات التي تدعم وتعزز حقوق الأشخاص من ذوي الميول الجنسية المختلفة، والنساء والفتيات من كل الأعراق، والنساء والفتيات من السكان الأصليين، وغيرهم. إن الغرض من التصميم والنشر هو الوصول إلى ودمج المنظمات التي تركز على العدالة في النوع الاجتماعي ولديها نهج عمل بين-قطاعي ويستند إلى الحقوق في نطاقه. بينت نتائج المسح أن الكثير من المنظمات تركز صراحة على النساء والفتيات والأشخاص ذوي الميولالجنسية المختلفة الذين تتقاطع هوياتهم مع أشكال أخرى من القمع المجتمعي.

المنهجية

أجري المسح بأربع لغات (الإنجليزية، والفرنسية، والإسبانية، والعربية)، ووزع على مجموعة مكاتب أوكسفام، وكذلك خارجاي لكافة الشبكات. استجاب ما مجموعة 248 مؤسسة للبحث[4]؛ ولكن عندما أجرينا تحليل البيانات – استنادا للسؤال حول وضع تعريف خاص لمنظمة حقوق المرأة والانطواء تحت هذا التعريف المستخدم – تبين أن مجموعة منظمات حقوق النساء قد بلغ 222 منظمة.

النتائج الرئيسية

أظهر المسح أن الجائحة قد أثرت على هذه المنظمات في أربعة مجالات أساسية، وهي: تراجع القدرة على الوصول لفضاءات صنع القرار، التمويل وضخ الموارد، والمشاكل التشغيلية واللوجستية والآثار على الصحة النفسية والآثار الاجتماعية.

بالنظر لإجابات المسح مجمعة، وجدنا أن معظم المنظمات قد شعرت بصعوبة كبيرة مرتبطة عدم قدرتها على الوصول لحلبات صنع القرار والسياسة، بسبب القيود على السفر وتقليص الفضاء المدني ناهيك عن عدم اعتبارها شريكا أساسيا في الاستجابة والتعافي وبسبب الصعوبات المالية/ تقييد التمويل. التغيرات في تدفق التمويل وموازنات العمليات التشغيلية في هذه المؤسسات جعلت من الصعوبة بمكان الاستجابة للاحتياجات المتزايدة سواء كانت احتياجات آنية أو على المدى البعيد، في حين تعاني هذه المؤسسات للتكيف مع واقع العمل الجديد عن بعد.

أشارت المنظمات المستطلعة إلى أن هذا الوضع يرتبط بشكل خاص بالسياق الحالي. وقد لاحظت أن المجتمعات التي تخدمها تواجه تحديات أكبر مرتبطة بالنوع الاجتماعي مثل العنف القائم على النوع الاجتماعي، وصعوبة الوصول للرعاية الصحية، خاصة الصحة الإنجابية والأمن الغذائي، والدخل والحماية الاجتماعية. وشددت المنظمات على أهمية بناء بنى مؤسسية مستدامة ومنيعة تصمد أمام الأزمات وتعزز التحول النسوي في النماذج الاقتصادية والاجتماعية بما ينسجم مع العدالة في النوع الاجتماعي والمناخ.

135 باللغة الإنجليزية، و66 بالإسبانية، و39 بالفرنسية، و8 بالعربية. تجدر الإشارة إلى أن بعض المنظمات لا تستطيع أن تعرف نفسها على الملأ على أنها مؤسسة نسوية، وعليه تم تصنيفها بناء على بعض الإجابات للأسئلة الأخرى، مثل الانتماء للمبادئ النسوية في عمل المؤسسة أو رسالتها، حتى يتم اعتبار ها مؤسسات نسوية.

أهم التحديات

بالاطلاع على أهم التحديات والفجوات التي واجتها المنظمات نتيجة لجائحة الكوفيد-19، فقد تبين أنها تركزت في المجالات الأربعة الآتية:

1. التمويل وتأمين الموارد

أشار معظم المستطلعين (60%) إلى شح التمويل أو الموظفين للمحافظة على سير العمليات أو للاستجابة لاحتياجات المجتمع، في حين أشار 25% بالتحديد للتحديات المتعلقة بتحويل مواردها ومرافقها لدعم الاستجابة للصحة عموما. رد على السؤال حول ما إذا واجهت هذه المنظمات تراجعا في موازنتها منذ بدء الجائحة، قالت 26% منها أنها شهدت تراجعا بلغ 25 – 50%. وأجابت عشرون منظمة (9%) أنها واجهت الإغلاق التام. عندما طرح السؤال حول الفجوات والتحولات التي كشفتها الجائحة، وصفت العديد من المؤسسات التمويل وتأمين الموارد والتحديات المرتبطة بها، مثل "الحاجة لتنويع التمويل في حال انسحب المانحون فجأة بسبب الجائحة"؛ وأشارت بعض المنظمات إلى الحاجة للتغيير في طريقة تخصيص التمويل ، مثلا، "لزيادة عدد أيام التدريب/ ورش العمل لتفادي تجمهر عدد كبير من الأشخاص،" والتعامل مع القضايا الكامنة التي تفاقمت بفعل الضغط الهائل بسبب الإغلاق مثل "تصاعد العنف ضد النساء والفتيات، ما دفعنا لزيادة مخصصات الموازنة التي ننفقها على دعم احتياجاتهن."

2. تراجع إمكانية الوصول لمحافل صنع القرار

نحو نصف المستطلعين (59%) أفادوا بأن من التحديات الأساسية التي يواجهونها هناك القيود على السفر والحركة، التي قوضت من قدرتهم على الوصول لمحافل صنع القرار والسياسات الرئيسية. على سبيل المثال، أشار عدد من المستطلعين إلى "عدم القدرة" على السفر إلى المواقع المنكشفة التي تعيش فيها النساء الشابات"، أو "نقل الشابات إلى محافل صنع السياسات خاصة المحافل الرقمية"" في الوقت ذاته، هناك "نقص في الموارد لحشد الجهود وتنظيم الشابات"؛ ما يكشف على المدى البعيد عن "الحادة لبناء سبيل للتعاون مع الأطراف المعنية الأخرى لاستعادة الدعم والخدمات والمناصرة من أجل المجموعات المنكشفة بشكل

أنا داريو سعيدة جدا بفستانها الجديد. فهي تحب الموضة وقد فقدت كل منازلها في الإعصار. "انهار منزلنا على كل مقتنياتنا." ميكاس موندلاان/ أوكسفام نوفيب

مباشر وغير مباشر." بخلاف التحديات اللوجستية المتمثلة بالوصول لمحافل صنع السياسات والقرارات الرئيسية، أشار 33% من المستطلعين أيضا إلى عدم تلقيهم دعوات للمشاركة في المحادثات لأنه لا ينظر إليهم على أنهم من الأطراف الرئيسية في جهود الاستجابة والتعافي. وقد نتج عن هذا ضعف الاستجابة المنسجمة مع النوع الاجتماعي وردود الفعل التي ترتكز على النساء تجاه الجائحة. فمثلا، قال أحد المستطلعين، "في حين أننا نعمل في مجال الرعاية الصحية، إلا أنهم لا يعدونا من الخدمات الأساسية. يتم تشخيص نساء بسرطان الثدي حتى في وقت الجائحة وهذا يتطلب حلولا وتدخلات أخرى يقع على عاتقنا تقديمها."

3. المشاكل التشغيلي

أفادت عدة مؤسسات بوجود تغيرات في عملياتها ارتبطت بجائحة الكوفيد-19، حيث أشارت 49% من المؤسسات إلى ضعف الدعم اللوجستي والإداري فيها (أي توفر مساحة العمل، الاتصال عبر الإنترنت، والقدرة على الحركة)، بينما أشارت 39% إلى تراجع الإنتاجية لديها، واضطرت 33% لفصل بعض الموظفين. أشار العديد من المستطلعين إلى نشوء ضرورة لتغيير طريقة تنفيذ البرنامج بعد الجائحة، "حيث تقلصت زيارات المتابعة بسبب القيود على الحركة والتنقل' وكان على الموظفين في الوقت ذاته أن "يتكيفوا مع العمل من المنزل كبديل عن العمل في المكاتب. وأشار كثيرون إلى الفجوات التكنولوجية والحاجة لعمل ترتيبات مختلفة لضمان توفر "القدرة للموظفين على العمل من المنزل".

4. الصحة النفسية والأثر الاجتماعي

ظهرت الصحة النفسية والصراعات الاجتماعية أيضا من بين التحديات التي تواجهها المؤسسات، والعاملون معها. أشار المستطلعون إلى زيادة الطلب على منظماتهم والعاملين فيها مع موارد أقل، حيث ذكر 37% قضايا تتعلق بالصحة النفسية للعاملين وإنهاكهم بينما تحدث 35% منهم عن مسؤوليات رعاية الطفل/ العائلة. وقد بين المستطلعون الحاجة ل "تعزيز وزيادة الإرشاد النفسي والاجتماعي" والتعامل مع القضايا الاجتماعي والعاطفية مثل "عمل [النساء] غير المدفوع و"نقص سياسات الرعاية الذاتية والجمعية الموجهة للعاملين في المنظمات غير الحكومية". كل هذا له أثره كذلك على استدامة المنظمات وقدرتها على تعظيم الأثر لتحقيق المساواة في النوع الاجتماعي وفي مجالات عملها والمجتمعات التي تعمل معها.

تزايد الضغط على المنظمات النسوية بسبب أثر الجائحة المتباين حسب النوع الاجتماعي

بالإضافة للتحديات التي طرحها تفشي كوفيد-19 على عمليات المؤسسات وبرامجها ومهامها، فقد ذكر المستطلعون الآثار الأوسع للفيروس التي اعتبروا أنها تؤثر على المجتمعات التي يعلمون معها. وتشتمل هذه الآثار على ما يأتي:

العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي والعنف ضد النساء والفتيات

زيادة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي: أشر عدد كبير من المستطلعين إلى أن الجائحة قد أثرت على معدلات وقوع العنف القائم على النوع الاجتماعي، ما جعل النساء والفتيات في وضع أكثر انكشافا وبحاجة ل "مساحة آمنة". وقد كانت هذه النتيجة متوقعة، نظرا لما ورد في التقارير العالمية حول "جائحة الظل[5]" المتمثلة بالعنف ضد النساء والفتيات. ردا على هذه الأزمة الإنسانية العالمية، حث بعض المستطلعين على دعم الناجين واتخاذ "تدابير حماية اجتماعية" وطرحها ضمن رزم التحفيز أو الاستجابة التي تعكس فهما لظروف النساء الخاصة والإقرار بضرورة اقتصاد الرعاية"، وكذلك بناء تدابير الحماية الاجتماعية هذه ضمن استراتيجيات المؤسسات على المدى البعيد.

الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية/ والصحة النفسية

صعوبة الوصول للرعاية الصحية: بسبب الضغط الذي عانت منه النظم الصحية في كل بقعة من الأر، وتحويل الموارد لمواجهة الجائحة، باتت النساء والفتيات والمراهقون وأصحاب الهويات الجنسية المتمايزة والأشخاص ذوي الإعاقة عرضة لمخاطر بشكل خاص ترتبط بعدم قدرتهم على الوصول لخدمات الرعاية الصحية الموجهة لحالاتهم[6]. لمح المستطلعون في المسح لمخاوف بشأن "النقص في خدمات الصحة الإنجابية، ورزم الغذاء والنظافة الصحية وارتفاع معدلات العنف القائم على النوع الاجتماعي والزواج المبكر"، "وإغلاق المدارس الذي عرض الفتيات المراهقات للحمل في سن المراهقة"، والخوف من "إغفال النساء من إمكانية الحصول على لقاح الكورونا." يربط منظور عابر للقطاعات بين هذه الظواهر، حيث إن النساء والفتيات من أعراق معينة، ومن الريف، والطبقات الفقيرة يتعرضن لهذه الآثار السلبية.

التحديات على الصحة النفسية على المدى البعيد: في المسح في المواقع وباللغات كلها، أشار المستطلعون إلى الحاجة للتعامل مع الصحة النفسية والإنهاك على المدى البعيد، بما في ذلك الحاجة ل "رصد الصحة النفسية"، ودعم الذين فقدوا عملهم بسبب الجائحة على مستوى الصحة البدنية والنفسية على حد سواء.؛ و"التأقلم مع الإجهاد النفسي الذي سببه فيروس كوفيد-19". ويظل العبء النفسي بسبب عدم القدرة على الوصول للرعاية الصحية والدخل وعبء العمل على رعاية آخرين يظهر بشكل غير متناسب بالنسبة للنساء والفتيات من أعراق معينة ومن المجتمعات الفقيرة.

سبل الرزق والفقر بين النساء والعدالة الاقتصادية:

العدالة الاقتصادية لدعم الأسر التي ترأسها نساء: كشفت الجائحة قضايا قائمة متعلقة بالظلم الاقتصادي القائم على النوع الاجتماعي. مثلا، أخبرتنا إحدى المستطلعات أن "الأسر الفقير التي ترأسها نساء تعتاش من دخل يومي [و] وتعاني ظروفا قاسية. لا يتوفر أمامهم المجال للكسب من أي مصادر أخرى؛ كما أنهم لا يستطيعون الخروج للبحث عن عمل، أو إدارة أشغالهم الخاصة لأن كافة النشاطات خارج البيت توقفت و[صار هناك] عبء عمل إضافي على النساء."

الأمن الغذائي: قدر برنامج الغذاء العالمي أن عدد النساء الذين يعانون من الجوع حد الأزمة قد ارتفع إلى 270 مليون نسمة مع نهاية 2020 نتيجة للجائحة، وهذه زيادة بنسبة 82% مقارنة مع العام 2019 أعرب مستطلعون كثيرون عن خوفهم، وأكدوا على "الحاجة لاستكشاف مشاريع على المدى البعيد تتعلق بالأمن [الحماية]، ومصادر الرزق والأمن الغذائي" والتحديات التي تسبب بها "الضيق الاقتصادي" مثل "زيادة منتجات النفط والضغط المتزايد والمتضخم على الاحتياجات اليومية للأسر المعيشية الذي ترك أصحاب الشأن فريسة الصراع من أجل الحصول على كفاف غذائهم ليعيشوا." وتتفشى هذه المشاكل بشكل أكبر بين النساء من أعراق معينة وفي الريف اللواتي يعشن في حالة فقر قبل 'الاختناق الاقتصادي'.

المصادر التنظيمية

التوزيع المالي: أجابت 56 من أصل 222 مؤسسة أنها اضطرت لتحويل وجهة صرف مواردها واستخدام مرافقها لدعم الاستجابة الصحية العامة. ولكن، نظرا لأن الضغط من أجل التمويل الأساسي يبقى من أول المواضيع التي تطلح على قائمة المدافعة عن التمويل النسوي، فإن هناك أصلا نقص بالمانحين الذين يسهمون في التمويل الأساسي لصمود المؤسسات المستقبلي. على سبيل المثال، بين المستطلعون أن "تمويل منح الطوارئ يجب أن يشكل جزءا من اتفاقات تمويل البرامج/ المشاريع بحيث يكون متاحا للاستخدام (السحب منه) عند الضرورة". ووضحوا الحاجة ل "إعادة تخصيص الموازنة للاستجابة للكوفيد ما أدى إلى شلل في الخدمات الصحية الأخرى لا سيما المستجيبة لاحتياجات النساء والأطفال"، مشيرين أن "اهتمام المانحين ودعمهم قد تحول/ حُول." **ظهرت القدرة على الوصول للتكنولوجيا والتدريب** بشكل رئيسي، وهذا لم يكن مفاجئا نظرا لاعتماد المفرط على المنصات الافتراضية والعمل في هذه الفترة. وهنا شرح المستطلعون أن "القدرة على الدخول إلى الفضاء الرقمي تحدد نوعية الحياة" وأنهم بحاجة "للدعم والموارد الفنية لغايات التخطيط الاستراتيجي."

التحضير للطوارئ المستقبلية: ظهر هذا الأمر كأحد اهتمامات العديد الذين بينوا أن الكوفيد لن يكون التحدي الوحيد الذي تواجهه منظمات حقوق المرأة في الأعوام القادمة. لهذا، اقترحوا أن يعملوا معا على "تطوير أدوات طوارئ واستجابة لإدارة الكوارث تناسب كل ثقافة بعينها مع نموذج للتنفيذ"، وحددوا من بين الأولويات "التدريب على التدخل والاستجابة عن بعد.".

بناء تحالف عالمي

التوصيات

شكلت أزمة الكورونا والأزمات الأخرى التي نواجهها جميعنا نقطة انطلاق أساسية للتحول في العمل حول العدالة المرتبطة بالنوع الاجتماعي. وصلنا النقطة الحرجة التي يمكننا إما أن ننطلق منها نحو أرضية جديدة وجريئة للتحول ذي المغزى بالنسبة للنساء وأصحاب الميول الجنسية المختلفة، وكذلك للمجتمعات بكاملها، أو يمكننا أن نشهد تراجعا للعدالة المرتبطة بالنوع الاجتماعي يعيدنا ربع قرن[7] إلى الوراء، جزء من التصاعد العام لإرساء النظم السلطوية والأيديولوجيات والنظم التي تعزز انعدام المساواة والإقصاء في النوع الاجتماعي وعلى المستويين الاجتماعي والاقتصادي.

أظهرت الأبحاث أن المكاسب المرتبطة بالمساواة في النوع الاجتماعي تفقد بشكل كبير في فترات ما بعد النزاعات أو بعد الأزمات لأن المجتمعات تتحول نحو بناء الأمة بشكلها الأبوي التقليدي بشكل عام. وعندما يستطيع المجتمع تفادي هذا السقوط، فإن هذا بفضل وجود حركات قوية ومتحدة تدفع عن حقوق النساء، وتدعم الاحتياجات المتزايدة للسكان المنكشفين خلال الأزمة وبعدها، ما يؤثر فيما بعد على الرأي العام وصناع القرار[8].

المنظمات والناشطون في مجال حقوق النساء في أنحاء العالم كافة يواجهون تحديات خانقة ويعانون لمواصلة عملهم أو حتى المحافظة على نشاطهم. تعتمد المجتمعات على هذه المنظمات لتعزيز الشمول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ودعم العدالة في قضايا متنوعة مثل مصادر الرزق والحماية من العنف والقدرة على الحصول على المعلومات. وعادة ما تكون هذه المنظمات المستجيب الأول للأزمات.

لا نبالغ عند الحديث عن النتائج العالمية لفقدان المنظمات والشبكات النسوية أو إضعافها. لهذا **نقترح التوصيات الآتية** لصناع السياسات والمانحين، وللمنظمات الزميلة العاملة في هذا القطاع والتي تتعاون مع منظمات حقوق المرأة أو تعتمد عليها في عملها:

فطومة تانغارا، 14 سنة، تبتسم وهي تحمل الميغافون الذي تستخدمه في حملاتها لتثقيف الأقران. وتقول إنها عندما تكبر ترغب في مواصلة المناصر لمناهضة زواج الأطفال والعمل من داخل مجتمعها. تصوير: ليلى أندوفي/ أوكسفام نوفيب

شراكات منصفة ونسوية

العلاقة بين المنظمات/ والحكومات في الشمال ومنظمات حقوق المرأة في جنوب الكرة الأرضية تظل علاقة من الأعلى للأسفل، وعلاقة جهة مانحة بمنتفع، وهكذا فهي تحمل معها ممارسات استعمارية وإملاءات لا تظهر فهما للسياق المحلي الذي تعمل فيه منظمات حقوق المرأة. المانحون – لا سيما الحكومات والمؤسسات ولكن أيضا المنظمات غير الحكومية الدولية – بحاجة للتحول نحو نموذج شراكة أكثر إنصافا يحترم الاستقلال الذاتي وصوت منظمات حقوق المرأة الشريكة، وقدراتها على تنفيذ البرامج وتنسيق المساعدات لتلبية احتياجات مجتمعاتها. من الناحية الملموسة، فإن هذا يعني تحول داخل المنظمات غير الحكومية الدولية والمؤسسات والحكومات في الشمال لتكييف إجراءاتها البيروقراطية ونماذج عملياتها لتتكيف مع احتياجات منظمات حقوق المرأة بحيث يكون هناك مرونة في التمويل وقدرات، وليس بالعكس كما هو الوضع القائم حاليا. في سياق الجائحة، وبحسب المستطلعين، فإن الوصول لحلبات صنع القرار والسياسات ذات الصلة (بما فيها الافتراضية) بات وبشكل متزايد امتيازا يخص فئات قليلة، حيث يعقد صناع السياسة والمسؤولون الحكوميون اجتماعات مغلقة تستثني المجتمع المدني. يجب الاعتراف بمنظمات حقوق المرأة والعمل على تطويرها على الدوام بصفتها صاحبة المعرفة والتجارب المعاشة ولأن شركاءها سواء كانوا من الحكومة أو المنظمات غير الحكومية الدولية عليهم إعطاء أولوية لهذه المعرفة في صنع القرار والسياسات. بتعبير ملموس، فإن هذا يعني بناء الموارد وتحويلها لمشاريع وشراكات تمكن أعضاء منظمات حقوق المرأة من التواجد الفعلي أو الافتراضي، حسب مقتضى الحال، في كل سياق تتخذ فيها القرارات وتوضع فيه السياسات المتعلقة بالتمويل والتأثير على العدالة في النوع الاجتماعي.

فيما يتعلق بالاستجابات وما ينبغي على كل قطاع تغييره للتعامل مع قضية الشراكات النسوية، أدرجت بعض المنظمات المقترحات الآتية::

- "خلق مساحة للأفراد والمجموعات الاجتماعية المتأثر بشكل مباشر كي تشارك بقصصها وصراعاتها. وتعزيز الشمول وتمثل الأفراد العاملين مع المنظمات القاعدية والاعتراف بمشارتهم. فتح مساحات للأفراد للتحدث عن أنفسهم وليس للآخرين للحديث باسمهم."
- "تيسير التعاون بين المؤسسات الرسمية والمنظمات غير الحكومية التي تقدم خدمات لضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي."
- "رفع مستوى التنسيق بين الدولة والمجتمع المدني بحيث لا يتم إلقاء أعباء مبالغ بها على النساء."

تمويل متوفر على الفور وبسهولة

بحسب المسح الكندي حول أثر كوفيد على قطاع حقوق النساء المحليين[9]، أفادت 39% من المؤسسات المستطلعة أنها لم تتمكن من الحصول على أي تمويل حكومي لأن نشاطاتها واحتياجاتها لم تستوفي معايير التمويل، وهذا يبرز إخفاقا بنيويا ممنهجا من طرف المانحين. العمل بموازنات تقشفية أصلا، مع العبء الإداري الإضافي لهذه البرامج وزيادة الطلب على الخدمات، صعب من إمكانية الوصول لهذه البرامج النفعية. ومن هنا تظهر الحاجة لتوفير تمويل إغاثي على الفور بشكل يسهل الوصول إليه. وكما ظهر في المسح العالمي، فإن هذه التحديات تشابهت:

- "[التحديات] المتمثلة بالتعامل مع الهيئات الممولة بسبب غياب المرونة ووقف التمويل."
- "1. تغير طرق التنفيذ (إلغاء النشاطات الميدانية) 2. تغيرت أولويات الحكومة (عدم القدرة على تبني قانون بشأن العنف ضد النساء)؛ وعليه اضطرت لإلغاء الأعمال 3. حدث تحول في اهتمامات الزبائن/ المانحين."
- "مساعدة فنية لتحسين مشاركة الجمعية في جولات المفاوضات وصياغة المنح القادمة من الصندوق العالمي. الحاجة للتمويل لدعم الطاقم الفني المشارك في تصميم المشاريع."

المصادر المؤسسية المستدامة والأساسية

نقترح زيادة حجم التمويل الأساسي والمرن على المدى البعيد، وتقديم الدعم المباشر للمنظمات النسوية المحلية؛ حتى تتمكن من الدفع باتجاه تغيير تحويلي وذي مغزى في مجال المساواة على أساس النوع الاجتماعي. كما أن هناك الحاجة لضمان تقديم أطر زمنية موسعة، ودعم الموارد البشرية، والمتابعة للوجستية أو الدعم للوقاية من الإنهاك وتوفير مساحات للأعضاء للتركيز على تنفيذ البرنامج وسياق السياسات. بالإضافة لذلك، يجب إلغاء شرط مشاركة بعض المانحين في التمويل، خاصة في هذه الأوقات، نظرا لعدم قدرة الكثير من المنظمات المحلية في الجنوب على الوفاء بهذا الشرط. أي بوضوح أكبر، كما بين بعض المستطلعين:

- "تعديل معايير التمويل وإدخال غطاء للتكاليف الأساسية؛ المنظمات غير الحكومية والأهلية الصغيرة هي غالبا المنظمات التي تحدث تغيرا إيجابيا مباشرة في هذه القضايا ومعظم الوقت لا تقدم طلبات لأن معايير التمويل من هيئات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المانحة، أو بسبب تغطية التكاليف الإدارية، فإن هذا يعني أنها غير قادرة على تقديم طلبات للحصول على التمويل."
- "بناء القدرات، رقمنة النشاطات، زيادة الدعم الفني، في تمويل المواد، أمن النساء، الاتصال بالإنترنت، موارد بشرية مؤهلة للتواصل عبر وسائط التواصل الاجتماعي،- الحاجة لمصممي غرافيك لأن 80% من النشاطات تحولت للعالم الافتراضي، إلخ."
- مسؤولية جماعية ضعيفة بسبب محدودية الموارد، وقلة الدعم من وزارة النوع الاجتماعي، وقلة الاستجابة المتعددة القطاعات، وقلة التشاور وقلة الدعم المقدم من الحكومة لمنظمات المجتمع المدني."

التمكين على المدى البعيد والتزامات ببناء الحركة

في المرحلة الحالية، ممارسات المانحين في التمويل ونماذج الشراكة التي تطرحها المنظمات غير الحكومية الدولية تؤسس للمنافسة والانقسام بين الحركات النسوية، خاصة بسبب شح التمويل. وهنا، تقع بعض المسؤولية على الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية والناشطين في مجال حقوق المرأة على مستوى العالم لخلق حيز وإزالة العوائق – حسبما أشار أحد المستطلعين – "أمام الناشطين المحليين في مجال حقوق المرأة ليتحدثوا بجرأة مع صناع السياسات ووضع بعض التدابير للحد من العنف المنزلي والقائم على النوع الاجتماعي،" من بين أمور أخرى.

- في السياق الإنساني، تظهر الحاجة للدفع المنتظم لدمج منظمات حقوق المرأة أو القائدات النسويات المحليات في الاستجابة لأي ولكل الأزمات، بما في ذلك ضمان توفر آليات للعمل مع القائدات النسويات والمنظمات التي تقودها نساء للمشاركة الفاعلة في عملية صنع القرار الإنساني. عمليا، يمكن أن يشتمل هذا على التواصل بين الأقران مع شركاء المجتمع المدني الأكبر حجما وذوي الخبرة الأكبر للنشطاء/ للمؤسسات/ للشبكات غير الرسمية الناشطة في مجال حقوق المرأة لضمان دمج معارفهم وتبادل المهارات فيما بينهم.
- "زيادة التمويل وبناء القدرات للمنظمات التي تقودها نساء".
- "[الحاجة ل] الريادة الاجتماعية وريادة الأعمال"
- "بينت الجائحة أن الشبكات الاجتماعية ويلة مهمة للحراك الاجتماعي".

التحالف العالمي من أجل قيادة منظمات حقوق المرأة للعدالة في النوع الاجتماعي

أخيرا، فإن السبيل المقترح للمضي قدما هو التطوير المشترك ل 'تحالف عالمي' يضم كافة الأطراف المعنية يختص بالتمويل المخصص للحركات النسوية وللتطوير لدعم المنظمات النسوية وتحويل هياكل السلطة لصالحها. نظرا لمستقبل هذا القطاع، لابد من اعتبار هذا المقترح توصية على المدى البعيد للتغير البنيوي والتحويلي داخل القطاعات التنموية والإنسانية، عندما يبدأ العمل على دعم ذي مغزى للعدالة في النوع الاجتماعي.

تصوير: سيد تسفيق محمود/ أوكسفام منتدى شباب نوبينبورون مجموعة تضم 15 امرأة، من أصول وأهداف مختلفة، يجتمعن لابتكار منتجات رائعة الخيش. نوفيب.

الحواشي

1. بالتحديد، أوكسفام كندا، أوكسفام أمريكا، والموظفون الدوليون لدى أوكسفام، وبدعم جماعي من كافة تجمع تحالف أوكسفام من أجل العدالة في النوع الاجتماعي.

2. لغايات هذا المسح، يتم تعريف المنظمات النسوية ومنظمات حقوق المرأة والفاعلين في هذا المجال على أنهم المؤسسات والناشطون والحركات الوطنية التي تقودها/ تديرها نساء، وتلك التي يكون نطاق عملها الأساسي يركز على تعزيز حقوق المرأة والعدالة في النوع الاجتماعي، ويكون نهجها في العمل مستندا للحقوق، وتحويلي وبين-قطاعي. ويمكن أن تكون منظمات منظمة ومسجلة، ويمكن أن تكون شبكات حرة للناشطين المدافعين عن حقوق النساء/ النسويين. ونقر بأهمية النهج التحولي والتحليل البين-قطاعي ولهذا وضحنا في اتصالنا مع هذه المؤسسات أن تعريفنا للمنظمات النسوية ومنظمات حقوق المرأة يشتمل على تلك المنظمات التي تدعم وتعزز حقوق الأشخاص من ذوي الميول الجنسية المختلفة، والنساء والفتيات من كل الأعراق، والنساء والفتيات من السكان الأصليين، وغيرهم. إن الغرض من التصميم والنشر هو الوصول إلى ودمج المنظمات التي تركز على العدالة في النوع الاجتماعي ولديها نهج عمل بين-قطاعي ويستند إلى الحقوق في نطاقه. بينت نتائج المسح أن الكثير من المنظمات تركز صراحة على النساء والفتيات والأشخاص ذوي الميول الجنسية المختلفة الذين تتقاطع هوياتهم مع أشكال أخرى من القمع المجتمعي.

3. https://www.theguardian.com/global-development/2019/jul/02/gender-equality-support-1bn-boost-how-to-spend-it

4. 135 باللغة الإنجليزية، و66 بالإسبانية، و39 بالفرنسية، و8 بالعربية. تجدر الإشارة إلى أن بعض المنظمات لا تستطيع أن تعرف نفسها على الملأ على أنها مؤسسة نسوية، وعليه تم تصنيفها بناء على بعض الإجابات للأسئلة الأخرى، مثل الانتماء للمبادئ النسوية في عمل المؤسسة أو رسالتها، حتى يتم اعتبار ها مؤسسات نسوية.

5. https://www.oxfam.ca/blog/the-invisible-pandemic-thats-been-years-in-the-making/

6. https://www.actioncanadashr.org/sites/default/files/2020-06/COVID-19%20and%20Thrive%20Agenda-ENG-v4.pdf

7. كورونا فيروس والنوع الاجتماعي: .زيادة الأعباء المنزلية على النساء تسبب تراجعا في المكاسب التي تحققت في المساواة (باللغة الإنجليزية) Coronavirus and gender: More chores for women set back gains in equality. https://www.bbc.com/news/world-55016842

8. "ما بعد الحرب: النساء في مرحلة التحول بعد انقضاء الصراع" (باللغة الإنجليزية) Bop, C. (2002) in "The Aftermath: Women in Post-conflict Transformation". Sheila Meintjes, Anu Pillay, and Meredeth Turshen. Zed Books.

9. أجري المسح في ذات الوقت الذي أجري فيه المسح العالمي، وأجرته جمعية الشابات المسيحيات في كندا، ومعهد الأبحاث الكندي لمؤسسة دعم النساء (CIRAW)، ومؤسسة النساء الكندية، و(غيرلز 20)، وأوكسفام كندا https://www.oxfam.ca/news/over-half-of-canadian-womens-sector-organizations-forced-to-reduce-or-cancel-vital-services-new-survey-reveals/